



الجمهورية اليمنية.. عامل أمن واستقرار وسلام في المنطقة ولا يمكن أن تنال منها المؤامرات

الزعيم / علي عبدالله صالح
رئيس المؤتمر

متابعات

العدد:
(1825)

الميثاق

26 / سبتمبر / 2016م
24 / ذو الحجة / 1437هـ

15

«الميثاق» تنشر نص قرار العفو العام

أصدر المجلس السياسي الأعلى قراراً بالعفو العام للمفرور بهم من أبناء الوطن وعودتهم إلى البلاد خلال شهرين من تاريخ نفاذ القرار رقم (15) لسنة 2016م والصادر في 20 سبتمبر الجاري. وأكد المجلس السياسي حرصه على أن يعم السلام في ربوع اليمن وعلى إتاحة الفرصة لمن ساند من اليمنيين عدوان المملكة العربية السعودية وحلفائها على اليمن ولمن انخرط من اليمنيين في أعمال عدوانية تخدم العدوان، للعودة إلى الحياة العامة..

«الميثاق» تنشر نص القرار
رئيس المجلس السياسي الأعلى:

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى المادة (539) من القرار بالقانون رقم (13) لسنة 1994م بشأن الإجراءات الجزائية وعلى القرار بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات وعلى قانون الإجراءات الجزائية العسكرية رقم (7) لسنة 1996م وعلى قانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم (21) لسنة 1998م وعلى الاتفاق المعلن بتاريخ 28 يوليو 2016م بإنشاء المجلس السياسي الأعلى وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (1) لسنة 2016م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته وحرصاً على إتاحة الفرصة لمن ساند من اليمنيين عدوان المملكة العربية السعودية وحلفائها على اليمن ولمن انخرط من اليمنيين في أعمال عدوانية تخدم العدوان، في العودة إلى الحياة العامة، وتجسيدا لروح التسامح التي جبل عليها الشعب اليمني، وتمثلاً لورادته في استعادة المغربور بهم من أبنائه إلى حاضنة الوطن ليعم السلام والطمأنينة في ربوع الوطن، وللحيلولة دون استمرار العدوان في المتاجرة بدماء اليمنيين وبث التفرقة والنيل من الوحدة الوطنية والتماسك والتلاحم الاجتماعي للمهمودين في الشعب اليمني وبما يتيح لجميع أبناء الشعب، دونما استثناء، المشاركة في عملية إعادة البناء والتنمية للوطن؛

ولدواعي المصلحة الوطنية العليا؛
واستجابة لكل ما تقدم

قرر
مادة (1): يعفى عفواً شاملاً كل يمني، مدنياً كان أو عسكرياً، شارك بالقول أو بالفعل في جريمة العدوان على اليمن من قبل المملكة العربية السعودية وحلفائها، المستمرة منذ تاريخ 26 مارس 2015م وينطبق هذا العفو على الفئات الآتية:

كل من صوب موقفه وعدل عن مساندة العدوان بالقول أو الفعل عائداً إلى وطنه خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

كل من عدل عن القتال في صف العدوان وعاد اختياريًا إلى منزله أو مقر إقامته الأصلي خلال الفترة المحددة في الفقرة السابقة.

كل من عاد إلى منزله باختياره المحض تاركًا القتال قبل صدور هذا القرار.

كل من ترك القتال إلى جانب العدوان وانضم إلى صفوف الجيش واللجان الشعبية.

كافة الأشخاص المحتجزين وقت صدور هذا القرار من موقوفين على ذمة تهمة مساندة العدوان متى ما قدم كل شخص منهم تعهداً شخصياً بحسن السلوك ورفض العدوان وعدم ممارسة أي نشاط يخدم العدوان، هذا ما لم يكن أي منهم موقوفاً على ذمة قضية جنائية وفقاً للقانون.

مادة (2): تتمتع الفئات المحددة في المادة السابقة بمزايا العفو العام التي تتيح لهم ممارسة كامل حقوقهم السياسية والمدنية طبقاً لإحكام الدستور والقوانين النافذة، فضلاً عن امتناع ملاحقتهم قضائياً وسقوط أي دعاوى أو أحكام إدارية سابقة على صدور هذا القرار.

مادة (3): يُستثنى من العفو الشامل المقرر بمقتضى هذا القرار الفئات الآتية:

كل من استجلب وألب العدوان على اليمن.

كل من ارتكب جرائم ضد الإنسانية في حق الشعب اليمني وساعد بتحديد الإحداثيات التي أضرت باليمنيين والبنية التحتية لليمن.

كل من ارتكب أو ساهم في ارتكاب جرائم إرهابية.

كل من ارتكب جرائم سلب ونهب وهتك الأعراس.

السجناء، الفارون من السجن أثناء العدوان أو قبله.

كل من وقع في الأسر وهو يقاتل في صف العدوان بعد انتهاء مدة الإهمال المحددة في المادة (1) فقرة (1) من هذا القرار.

مادة (4): لا يحول العفو العام المنصوص عليه في هذا القرار دون حقوق الغير في إقامة الدعاوى سواء أكان بالحق الشخصي أو بالحق المدني والمطالبة بتعويض الضرر في مواجهة المسئول عن ذلك من المشمولين بأحكامه.

مادة (5): على المشمولين بالعفو العام من الفئات المحددة في المادة (1) من هذا القرار مراجعة لجان الاستقبال المشكّلة من المجلس السياسي الأعلى لغرض تأمين حياتهم بمجتمعهم بتيقة "كف خطاب وعدم التعرض".

مادة (6): يشرف المجلس السياسي الأعلى على تطبيق أحكام هذا القرار ويصدر القرارات والتفويضات والتعليمات المنظمة لعملية التنفيذ.

مادة (7): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء، بتاريخ: 18 ذو الحجة 1437هـ الموافق: 20 سبتمبر 2016م

طارق صالح: قرار العفو العام قرار (يمني) وفرصة لإيقاف الاقتتال ونزيف الدم



قال العميد طارق محمد عبدالله صالح أن قرار العفو العام الذي أصدره اليوم رئيس المجلس السياسي الأعلى صالح الصماد، قرار يمني محض. وأكد طارق صالح - في تغريدة بصحته على شبكة التواصل "تويتر" أن القرار فرصة لإيقاف نزيف الدم اليمني ووقف الاقتتال والحفاظ على اليمن ووحدته وإعادة بناء ما دمرته الحرب. مضيفاً: "اليمن يتسع لكل اليمنيين".

الزعيم يعزي بوفاة المناضل السبتمبري اللواء أحمد الرحومي

وغادر وغاشم من قبل نظام آل سعود ومن تحالف معهم، هذا العدوان الذي مضى عليه أكثر من عام ونصف استخدم خلاله كل أنواع الطائرات الحديثة والأسلحة الفتاكة المدمرة وكل أدوات القتل المحرم استخدمها دولياً.. وفرض حصاراً شاملاً وجائراً على 27 مليون يمني بهدف تجويعهم وقتلهم، في مذبحة واضحة وحشية لكل القوانين الإنسانية الدولية، وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي أشتربت أنظمتهم ودوله بالمال السعودي الخليجي وفي المقدمة الأمم المتحدة التي تخلت عن واجباتها الأساسية والرئيسية في الحفاظ على السلام والامن في العالم وتحقيق العدالة وصيانة حقوق الإنسان ومنع الظلم والاضطهاد على بني الإنسان.

إن رحيل المناضل السبتمبري الحر اللواء أحمد الرحومي عن حياتنا الفانية وفي هذه الظروف العصيبة التي يمر بها شعبنا.. تمثل خسارة كبيرة لجميع اليمنيين الأحرار، فلقد عرف اليمنيون ذلك المناضل السبتمبري الأبي أحمد الرحومي ضابطاً ألباً وأنساناً متواضعاً عاش حياته بتواضع بعيداً عن مظاهر الزيف والدعاء، والمزايدات.. عاش مع الجنود في مواقع الشرف والبطولة والواجب قائداً وزميلاً لهم يحسب بالأمم ويفرح لفرحهم ويقاومهم معهم، كما عاش مع العمال والفلاحين كواحد منهم متحملاً مسؤلية رعايتهم ودفعهم وتشجيعهم للعمل والإنتاج، لم تغره العداوة والمسئوليات القيادية التي تحملها طيلة مسار الثورة وبناء الدولة سواء أكان وزيراً للخزانة، أو وزيراً للدخيلة أو رئيساً لهيئة الأركان العامة أو رئيساً لشركة الأدوية، أو رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج القلعة الصناعية الأولى للثورة اليمنية أو غيرها من المسئوليات القيادية التي تحملها عن جدارة.. وأثبت خلالها حبه وخلوصه للوطن.

إننا ونحن نشاطركم أحزانكم وألمكم في هذا المصاب الجلل التي تعتبر أمانة وأحزاننا وألم وأحزان كل رفاقه من الضباط الأحرار وكل ضباط وصف وجنود القوات المسلحة والامن وكل أبناء الشعب الأفياء، فإننا نعزيكم بأصدق آيات التعازي وخالص المواصلة والعزاء، موصول لكل الضباط السبتمبريين والاكثوبريين الأحرار.. الذين مالوا على قيد الحياة يواصلون مشوارهم الوطني بكل إباء، وعزة وشرف، الثابتين على مواقفهم الصادقة الذين لم تؤثر على قناعاتهم ومواقفهم الإغراءات وأساليب الترهيب والترغيب فظلوا صامدين في ثباتهم على ميادهم، وذلك باسني شخصياً وباسم أخوانكم قيادات وهيئات وأعضاء، وحلفاء، وأنصار المؤتمر الشعبي العام، سائلين المولى جلت قدرته أن ينزل عليه شاييب رحمته وغفرانه، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أمه وزملاءه ومحبيه الصبر والسؤلوان.

إننا لله وإننا إليه راجعون

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية السابق- رئيس المؤتمر الشعبي العام

المجلس السياسي يتعرض لحرب لإجهاض أي دور له في نجاح التسوية السياسية

«الرباعية» تطالب بعودة الأطراف إلى اتفاق «ظهران الجنوب» مع أنصار الله

ومن أجل ذلك شدد المجلس السياسي الأعلى على ضرورة قيام الأمم المتحدة بتأمين عودة الوفد الوطني من مسقط إلى صنعاء، للتشاور حول التعامل مع بيان مجلس الأمن وتفصيل مبادرة كيوي.

كما شدد المجلس السياسي الأعلى أن تعمل الأمم المتحدة على إلغاء الحظر الجوي على رحلات الطيران المدني لتخفيف معاناة آلاف المواطنين اليمنيين العالقين في مطارات العالم وكذلك الجرحى والمرضى الذين تستدعي حالاتهم السفر للخارج لتلقي العلاج.

فرض هادي رئيساً عليه. غير أن اللافت في هذا المسار الشائك أن وزراء الرباعية «أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات» زاندا إيرلندا أبرز الدول الداعمة للعدوان على اليمن» عقدا لقاءين بشأن اليمن في نيويورك، دعوا في بيان لهم الخميس، إلى إعادة «قوية» للعمل باتفاق العاشر من أبريل (اتفاق ظهران الجنوب) لوقف إطلاق النار في اليمن واستئناف المحادثات السياسية.

وطالبت أمريكا بوقف ما أسمته بهجمات القوات اليمنية كـ«ضمانة» لتأخذ السعودية خطوات باتجاه اتفاق شامل من جانبه حث الأمين العام للأمم المتحدة جميع الأطراف على «الالتزام بشروط واتفاق 10 أبريل لوقف الأعمال العدائية».

يذكر أن الاتفاق المشار إليه جرى بين ممثلي جماعة أنصار الله والجانب السعودي، وبموجبه تم الذهاب إلى محادثات الكويت التي استمرت مائة يوم وانتهت بالفشل.

وحدث البيان - وفقاً لوكالة الاناضول- «جميع الأطراف على مواصلة العمل عبر لجنة التنسيق وتخفيف التصعيد لتسهيل فرض وقف الأعمال العدائية، ووقف جميع الهجمات العابرة للحدود على أراضي السعودية، بما في ذلك استخدام الصواريخ الباليستية».

الجدير بالذكر أن ولد الشيخ يروج منذ أيام لأفكار تتعارض مع مضامين البيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن الدولي في التاسع من سبتمبر حول تداعيات العدوان على اليمن والتي رجب بها المجلس السياسي، وأكد - في بيان صادر عنه بتاريخ 15 سبتمبر - موافقته على التفاعل البناء، والإيجابي مع بيان الأمم المتحدة والذي جاء نصح كالتالي: وقف المجلس السياسي الأعلى بالجمهورية اليمنية أمام البيان الصحفي الصادر عن رئاسة مجلس الأمن بتاريخ 9 سبتمبر 2016م حول تطورات العدوان على اليمن، وبعد الدراسة والنقاش فإن المجلس السياسي الأعلى يعبر عن ترحيبه واستعداده وموافقته على التفاعل البناء، والإيجابي مع الأمم المتحدة حول ما تضمنه البيان.

وفي المقابل أكد المجلس السياسي الأعلى أنه مادام هناك استمرارية للعدوان والحصار وتعتنت من الأطراف الأخرى فإن خطوات المجلس السياسي الأعلى تأتي في إطار ترتيب الوضع الداخلي للبلد لمواجهة العدوان والحصار مع بقاء باب الحوار مفتوحاً حال وجدت أي نوايا جادة من الأطراف الأخرى.

كما يؤكد المجلس السياسي الأعلى أنه وبعد وقف إطلاق النار الشامل والدائم والكامل بما في ذلك وقف الطلعات الجوية ورفع الحصار المفروض على بلادنا فإنه على استعداد لمناقشة تفاصيل مبادرة كيوي في الوقت والمكان الذي يتم الاتفاق عليه.



الصناد لبنان كي مون: على الأمم المتحدة تحمل مسؤوليتها تجاه معاناة الشعب اليمني

بعث الأخ صالح الصماد - رئيس المجلس السياسي الأعلى - رسالة عاجلة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.. أكد فيها متابعة المجلس السياسي الأعلى والشعب اليمني لتفاعلات قمة اللاجئين التي عقدت على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأشار رئيس المجلس السياسي الأعلى -في الرسالة- إلى أن الشعب اليمني قد عانى كثيراً جراء العدوان الذي تقوده السعودية على الشعب اليمني منذ أكثر من عام ونصف وقتل الأطفال والنساء والشيوخ والمعلمين وتدمير البنية التحتية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً وفرض حصار بري وبحري وجوي على الشعب اليمني ما تسبب بمعاناة إنسانية ونزوح الملايين من قراهم ومدنهم جراء الحرب.

ولفت الأخ صالح الصماد إلى عدم تمكن المواطنين اليمنيين من المرض والطلاب المتواجدين في الخارج من العودة لبلدهم بسبب منع العدوان السعودي رحلات الطيران المدني من المهبوط بطمار العاصمة صنعاء، مما عمق معاناتهم.

وطالبت الرسالة الأمم المتحدة القيام بمسئولياتها تجاه معاناة الشعب اليمني وعرض ذلك على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لتخاذ القرارات التي من شأنها إيقاف العدوان والحرب على الشعب اليمني ورفع الحصار البري والبحري والجوي وعودة الطيران المدني وإحالة المتسببين في ذلك للمحاكم الدولية.

كما حثت الرسالة الخائن هادي ومن يقف وراءه من دول العدوان مسئوليات ما سببت على ما صدر منه بخصوص نقل البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء، وأن تقوم الأمم المتحدة بواجبها في هذا السياق.